

علمُ النَّقدِ الحَدِيثِيِّ وعَلاقتهُ بعِلمِ التاريخِ

- عَلاقاتُ التَّواشُجِ وَحَاجَاتُ الاسْتِقَاءِ -

Modern Ḥadīth Criticism and Its Relationship to Historical Studies: Interconnected Relations and Methodological Interdependence

د. علي بن أحمد العلامي

alaimiali3@gmail.com

وزارة الشؤون الدينية (تونس)

تاريخ الاستلام: 2025/11/03 تاريخ القبول: 2025/12/12 تاريخ النشر: 2025/12/21

ملخص

تعد عرفت الكتابة التاريخية عند علماء الإسلام علاقة تواشج وتواصل مع علوم الحديث النبوي الشريف، لاستعمال الأخير أدوات ومسالك نقدية (نقلية/وعقلية) لتوثيق الروايات والأخبار من جهة الأسانيد الناقلة للأخبار أو النصوص والمتون التي هي مواضيع تلك الأخبار، فمثلت هذه المنهجية النقدية النموذج المرتبط بين علوم الحديث النبوي وعلم التاريخ، كما أن كثيراً من المؤرخين كانوا من رجال الحديث في الوقت نفسه، فاستفادوا من هذه الطريقة في دراسة التاريخ وما سواه والتي استمرت في معظم العقود الزمانية.

الكلمات المفتاحية: علم الحديث، النقد، التاريخ، الأسانيد، المتون، المصطلح، فحص الشهادة، السياق، المتابعات، الرواة، التوثيق، الجرح والتعديل.

Abstract:

Historical writing among Muslim scholars developed in a close and interwoven relationship with the sciences of Prophetic Ḥadīth. This relationship emerged from the latter's employment of critical methodologies—both transmitted

(naqlī) and rational (‘aqlī)—aimed at verifying reports and historical narratives, whether through examining the chains of transmission (isnāds) or by critically analyzing the texts (matn) that constitute the substance of those reports. This critical methodological framework represents a paradigmatic link between the sciences of Ḥadīth and the discipline of history. Moreover, many historians were simultaneously ḥadīth scholars, which enabled them to apply ḥadīth-critical methods to the study of history and related fields. This methodological interaction persisted across several historical periods, shaping Islamic historiography and contributing to its rigor and reliability.

Keywords: Ḥadīth Studies; Criticism; History; Isnād; Matn; Technical Terminology; Evaluation of Testimony; Context; Corroborating Reports (Mutāba‘āt); Transmitters; Authentication; al-Jarḥ wa al-Ta‘dīl

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين، وصحابة الأبرار المخلصين، صلاة موصولة إلى يوم الدين. أمّا بعد، فعند تتبع تاريخية نشأة العلوم الإنسانية والدينية يظهر أن من طبيعة العلوم التداخل والتواشج العلائقي بين هذه العلوم حيث أنّها تتفق وتفترق بين الكلية أحياناً والتماس أحياناً أخرى. ومن أسباب ذلك أنّها كانت في بدايتها ذات منشأ واحد تدور مسائلها حول مركز واحد، وبعد ذلك تمايزت بعض المسائل عن الأخرى، وصارت تصبّ في إطار غير الذي تكونت فيه، فتطورت وتفرّعت عنها مسائل أخرى، الأمر الذي صنع منها علماً مجاوراً للعلم الأول، ومن الطبيعي أن تبقى بعض الأواصر بين هذين العلمين، وهي ما يعبر عنه بالدوائر المشتركة.

وعلم الحديث كبقية العلوم لا يشذ عن هذه الرؤية، فهو على تماس مع بعض العلوم الأخرى، التي لا بد أن نستعرضها لنحدد علاقتها به، حماية من تداخل العلوم واختلاط الموضوعات، وسعياً لتحديد مدى إمكانية خدمة هذه العلوم لبعضها البعض. وهو ما يفهم منه تواشج العلاقة بين علوم الحديث وعلم التاريخ، وهذا الأخير بدأ عند المسلمين بتدوين علمي السيرة والمغازي، والمؤرخون الأول كآثوا من علماء الحديث والسيرة أصالة اشتغلوا بجمع الأخبار ذات المتعلقة الدينية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها، فتجدهم داخل الكتاب الواحد يقفون فيه على بعض الوقائع والمحطات التاريخية.

وفي هذا البحث العلمي سنلقي الضوء على العلاقة الإفادية بين علوم الحديث وعلم التاريخ، ونقف على مدى تأثير المناهج النقدية الحديثة في تأسيس الكتابة التاريخية الأولى، وعلاقة ذلك ببناء المنهج التاريخي النقدي. وقد قسمت هذه الورقة إلى المحاور الآتية الذكر:

المبحث الأول: علم الحديث وعلاقته بعلم التاريخ

تظهر العلاقة بين علم الحديث وعلم التاريخ في علاقة مزوجة وتواشج وثيق في الكثير من الأبواب والمباحث، حيث إن علم الحديث كان في البداية جزءاً لا يتجزأ من علم التاريخ الشفوي المنقول عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيما بين الرواة الأوائل ضبطاً في صدورهم أو كتابة في بعض صُحفهم (كالصحيفة

الصَّادِقة⁽¹⁾، وصَحيفة الإمام علي بن أبي طالب⁽²⁾، وصحيفة سعد بن عباد⁽³⁾ (...).

ويظهر هذا التَّواشُج والاتِّصَال بين العلمين من خلال مَصْدَرِيَّة المادَّة إذ اعتمد كُلُّ منهما في البداية والنشأة على الرِّوَاية الشَّفاهِيَّة وعزو الأقوال لأصحابها بما يُسَمَّى بالإِسْنَاد في الرِّوَاية، وأثناء نقلهم هذا نظروا (سِبراً، ونقداً) في أصول الرِّوَاية بما يعرف بمصطلح "فحص الشَّهادة"، فأصبح الأمر عندهم من جهة قبول الأخبار لا يكون إلَّا إذا كان الرِّوَاة اتصفوا بالوثاقة والعدالة، وقعدوا لذلك قواعداً وأُصُولاً، واهتمُّوا بكلِّ ما يتصل بذلك من جرح أو توثيق للرِّوَاة، وعلى نفس هذا السِّبَاق "بحث الإخباريون والمؤرخون في الرِّوَاة وعن مدى صدقهم وكذبهم في نقل الأخبار، فالمتأمل في موضوع التَّأريخ عند المحدثين يجدُه البحث في رِوَاة الحديث كتاريخهم وكل ما يتعلق بشئونهم، وسائر ما له صلة بتكوين الثقة والحكم عليهم جرحاً وتَّعديلاً"⁽⁴⁾.

وشأن أهل التَّأريخ في ذلك شأن رِوَاة الحديث، فكلَّ جيل منهم يستمد أخباره من الجيل الَّذي قبله، وكأنَّ الخبر التاريخي يُستمد من السَّماع عند

(1) الصَّحيفة الصَّادِقة: من أشهر الصحف المكتوبة في العصر النَّبَوِي، التي كتبها جامعها عبد الله بن عمرو بن العاص من رسول الله ﷺ، وكانت هذه الصحيفة عزيزة جداً على ابن عمرو حتى قال: «ما يرغبني في الحياة إلَّا الصادقة والوهط».

(2) صحيفة الإمام علي: وهي صحيفة صغيرة تشتمل على العقل - أي مقادير الديات - وعلى أحكام فكاك الأسير، وقد أخرج نَبأها البخاري وغيره عن أبي جحيفة قال: قلت هل عندكم كتاب؟ قال: لا، إلَّا كتاب الله، أو فهم أعطيه رجل مسلم أو ما في هذه الصحيفة. قال قلت: فما في هذه الصحيفة؟ قال العقل، وفكاك الأسير، وأن لا يقتل مسلم بكافر.

(3) صحيفة سَعْد بن عُبَّادة: أخرجها الترمذي في سننه، عن ابن سعد بن عباد قوله: وجدنا في كتاب سعد أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين والشاهد. ينظر هذه التعريفات جميعاً: الخطيب (محمَّد عجاج): "السنة قبل التَّدوين" (ص: 348).

(4) حزين (رجاء مصطفى): "مدرسة الحديث في المدينة وأثرها في كتابة التاريخ الإسلامي" (ص: 103)، مؤتمر التاريخ الإسلامي بجامعة الأزهر - القاهرة، 1996 م.

الحفاظ الموثوق بهم وهو ما يُعرف بالأسانيد أو الطرق أو الأوجه، وهم سلسلة الرواة النقلة للأخبار والمرويات⁽¹⁾، والتي هي الأساس المعتمد على صحة الخبر. ولذلك قال الأستاذ والمؤرخ الليبي محمد عبد الكريم الوافي: "بأن علم التاريخ قد نشأ وترعرع في أحضان علوم الحديث ومناهج الإسناد منذ أن اهتم المسلمون بتدوين الأخبار في منتصف القرن الثاني للهجرة، كما مهد تقصي رواية الحديث لنشوء أحد فروع التاريخ وهو تراجم الأشخاص وطبقاتهم، فالعناية بدراسة علم الحديث أدت إلى الدراسات التاريخية. فالتاريخ عند المسلمين بدأ متأثراً بالحديث وبأسلوب المحدثين، ويبدو أن الكتب الأولى من التاريخ الإسلامي قد اتبع فيها المؤرخون الأوائل نمط المحدثين وأسلوبهم وخاصة الإسناد"⁽²⁾.

وتظهر حاجات الاستقاء بين علوم الحديث وعلم التاريخ، "في ارتباط النص النبوي (كنص سيري أو حديثي) بالأحداث والوقائع التاريخية منذ فجر الإسلام ارتباطاً وثيقاً، وهو بذلك يمثل تاريخاً للنص النبوي من خلال حقل وروده وإيراده أو بسبب حادثة وقوعه وزمانية وجوده، فقول النبي صلى الله عليه وسلم أو فعله أو إقراره لا يكون في الغالب ناتج إلا من خلال هذا الحقل التاريخي والسببي، والتي بها يُضبط تاريخ النص النبوي جمعها بعض الباحثين في الآتي ذكره:

"أولها: زمن وقوع القول أو الفعل أو التقرير.

وثانها: تأثير ذلك الزمن على ما ارتبط به من أحداث.

وثالثها: معرفة تتابع الأحداث السابقة واللاحقة لذلك الزمن"⁽³⁾.

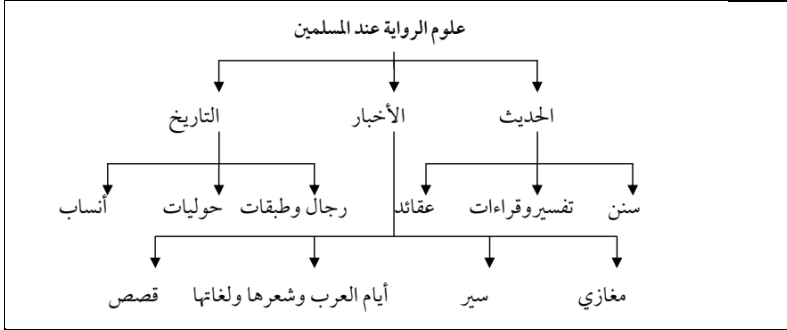
ومن هذا يتضح لنا أن علم التاريخ وعلوم الحديث والأخبار العامة كلها تدخل في دائرة علوم الزاوية (الشفوية، أو المدونة) التي اعتمدها المسلمون في نقل مروياتهم، وأخبارهم، وحولياتهم، وأنسابهم، وأشعارهم، وأدابهم ... على أقيسة

(1) عتر (نور الدين): "منهج النقد في علوم الحديث" (ص:344)، نشر: دار الفكر، دمشق، ط/الثالثة 1981م.

(2) الوافي (محمد عبد الكريم): "منهج البحث في التاريخ والتدوين التاريخي عند العرب"، جامعة قار يونس، بنغازي، ط1، 1990م، ص1.

(3) الداودي (يوسف): "أثر تاريخ النص الحديثي في توجيه المعاني عند شراح الحديث دراسة تطبيقية" (ص:12)، نشر بحولية كلية أصول الدين والدعوة بالمنوفية- مصر، عدد 36، سنة 2016م.

نقلية موحدة في الكثير من المواضيع، تجمع بينها طرق العزو وأدوات النقل في الجانب النقلي لها، ومسالك التثبت وأدوات فحص الشهادة في الجانب العقلي منها⁽¹⁾.



وتتمثل هذه العلاقة عملياً في الآتي ذكره:

المطلب الأول: من علم الأنساب وتاريخ الرجال إلى علم الطبقات والتراجم والرجال

عند النظر في نشأة وأصول علم الطبقات وعلم الرجال وعلم التراجم - وهذه الفنون من أهم تفرعات علوم الحديث-، يتضح للدارس مدى العلاقة الوثيقة بين هذه العلوم وعلم الأنساب - وهو من فروع علم التاريخ -، فالوحدات الوظيفية لعلم الطبقات والرجال (المولد، النسب، الوفاة، النشأة، الآثار...) تحدد الهوية الشخصية للراوي عبر ضبط نسبه وكنيته وعرقه وقبيلته... وهذا من مختصات علم الأنساب أيضاً⁽²⁾ الذي يُعرف منه أنساب الناس، وكلما كان الناقد عالماً بالنسب والتاريخ (أي: نسابة) كان هذا مدعاةً لتقديم قوله

(1) الشال (أحمد خليل) "أثر الوضع في رواية التاريخ وتفسيره" (ص:64)، نشر مركز الدراسات والبحوث الإسلامية- بورسعيد، ط/2016م.

(2) عرف ماهيته حاجي خليفة في "كشف الظنون" (1/652-ط، مؤسسة الفرقان) فقال: "علم الأنساب هو علم يتعرف منه أنساب الناس وقواعده الكلية والجزئية والغرض منه: الاحتراز عن الخطأ في نسب شخص وهو علم عظيم النفع جليل القدر أشار الكتاب العظيم في: (وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا) إلى تفهمه".

على قول غيره فيما لو تعارضت أقوال علماء الجرح والتعديل، ومن أشهر هؤلاء النسابة والنقاد والذي كان لهم الأثر في علم الرجال وعلم الجرح والتعديل: الإمام علي بن المديني (ت234هـ)، والمؤرخ المحدث عمرو بن علي بن بحر الفلاس (ت249هـ) صاحب كتابي التاريخ والعلل⁽¹⁾، وإمام المحدثين أبو الحسن علي الدراقطني (ت385هـ)، وحافظ الأندلس ابن عبد البر الأندلسي (ت463هـ) الذي وضع كتابا جمع فيه بين علم الأنساب وعلم الرجال سمّاه: "الإنباه على قبائل الرواة"، استمد من علم الأنساب وأخبار القبائل والأمصار أخبار رواة الصحابة ومن جاء بعدهم حيث ذكر آبائهم وأجدادهم وقبائلهم، ووقف على بيان أحوالهم ومنازلهم حتى كأنه واحد منهم، ومثال ذلك ما ذكره في كتابه قائلا: "الأشعرين: اختلف فيهم فمنهم من يقول إنهم من ولد الأشعر بن سبأ على ما ذكرنا في حديث فروة بن مسيك عن النبي صلى الله عليه وسلم في سبأ. ومنهم من يقول: إنهم من ولد الأشعر بن أدد بن زيد بن يشجب بن عريب بن زيد بن كهلان بن سبأ. واسم الأشعر نبت بن أدد، هذا قول ابن الكلبي، قال: "وإنما قيل له الأشعر لأنه ولدته أمه أشعر". في الأشعريين من الرواة عن النبي صلى الله عليه وسلم: أبو عامر، وأبو بردة، وأبو موسى⁽²⁾.

وهذا ما يجعل علم رجال الحديث في حاجة ماسة إلى علم الأنساب ومصادره القديمة لكسب معطياته الضرورية للحكم على الرواة، فقد نجد فيما يكتبه النسابة من معلومات تساعدنا على تحديد هوية بعض الرواة ولذلك وجب على الناقد لمعاينة وفحص أحوال الرواة الرجوع والاستفادة من كتب علم الأنساب⁽³⁾.

(1) طبع الكتاتين بتحقيق الدكتور محمد الطبراني بمركز إحسان لدراسات السنة النبوية بالرياض سنة 2017م.

(2) "الإنباه على قبائل الرواة" لابن عبد البر (ص:118)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، نشر: دار الكتاب العربي- بيروت، ط/ 1985م.

(3) مثل: "أنساب الأشراف" للبلاذري (ت279هـ)، و"الإناس بعلم الأنساب" للوزير المغربي (ت418هـ)، و"جمهرة أنساب العرب" لابن حزم (ت456هـ)، و"الأنساب المتفقة" لابن القيسراني (ت507هـ)،

وهذه العلوم (علم الأنساب/ وعلم التّراجم/ وعلم الرجال) تهتم بدراسة الشخصيات التاريخية والحديثة من جميع جوانبها - الشخصية والعلمية - وهو ما يساعدنا في مجال علوم الحديث من توثيق النصّ الشرعي، وتتبع تاريخ الرواة وسياق الإسناد، وكذا فض إشكال تشابه فيما يعرف بالمتفق والمفترق⁽¹⁾، وهذا هامٌ جداً في بعض المباحث الخاصة بعلم العلل وعلم الرجال.

وعند النظر في مناهج المحدثين وهم يشتغلون على توثيق الأحاديث، نجد أنّهم قد اتبعوا طريقة فاعلة في توثيق الوقائع التاريخية من خلال التوثيق لأصحابها باستعمال علم التراجم، "فالإنسان هو الفاعل للأحداث والوقائع في الأصل، ورجال الزمن السابق هم صانعوا التاريخ، فالعناية بالتاريخ تبدأ بالعناية بمن يصنعه، وهذا لمن تفهمه هو سرُّ كثرة الوثائق في تاريخ المسلمين"⁽²⁾.

المطلب الثاني: محاسبة الرواة بالتاريخ من خلال معرفة مواليده ووفيات

الرواة

وجدت هذه القضية - أي معرفة تاريخ حياة الراوي - النّصيب الأوفى في كتب تراجم الرجال، "واهتم بها علماء النّقد اهتماماً عظيماً لما يترتب عليه من أمور حديثة يعرف بها الحكم على الحديث عند التباس أمر الراوي وإدراكه لمن روى عنه فإن تاريخ ميلاد الراوي يُعد أساساً في معرفة إدراكه لمن روى عنه وخاصة إذا كان بين طبقتهم بون شاسع، وبين وفائتهما زمن بعيد"⁽³⁾.

و"الأنساب" للسمعاني (ت562هـ)، و"اللباب في تهذيب الأنساب" لابن الأثير الجزري (ت630هـ)، و"نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب" لأبي العباس القلقشندي (ت821هـ).

(1) فنّ واسع من فنون الحديث، عرفوه بأنه ما اتفق فيه أسماء الرواة وأسماء آبائهم فصاعداً خطأ ولفظاً مع الاختلاف في أشخاصهم. ذكره ابن الصلاح في النوع الرابع والخمسين من "معرفة أنواع علم الحديث" (ص:462-469)، والسخاوي في "الفتح المغيث" (245/3).

(2) السلمي (عبد الرحمن): "المنهج النقدي عند المحدثين وعلاقته بالمنهج النقدية التاريخية" (ص:76)، مركز نماء للبحوث ط/2014م

(3) الشهري (الملفي): "التاريخ وأهميته في رواية الحديث ومعرفة الرجال" نشر: دار المحرمين للنشر والتوزيع، ط/2007هـ

ومن أجل هذا جعل الحافظ ابن الصلاح في كتابه "معرفة أنواع علم الحديث" مبحثاً تحت عنوان "النوع الموفي ستين: معرفة تواريخ الرواة" وفيه تحدث عن معرفة وفيات الصحابة والمحدثين والعلماء، ومواليدهم، ومقادير أعمارهم، ونحو ذلك⁽¹⁾. ونُقل عن الخطيب البغدادي كما في "الكفاية" بسنده: "عن حفص بن غياث أنه قال: «إِذَا أَتَيْتُمُ الشَّيْخَ، فَحَاسِبُوهُ بِالسِّنِّينَ»، يعني احسبوا سنه وسنّ من كتب عنه"⁽²⁾. وقال حسان بن زيد: "لم يستعن على الكذابين بمثل التاريخ"⁽³⁾، وهذا لمعرفة مدى صدق الراوي في زعمه السماع والأخذ مباشرة عن روى، وبفضل هذه القاعدة تمكّن النقاد من كشف آفات الكذب والوضع والتدليس والانقطاع في الأحاديث. وأصبحت من أبرز القرائن الدالة على فحص شهادة الأسانيد عند أهل الحديث، فمعرفة تواريخ الرواة: مولداً ووفاة، وبلدناً، وأماكن تنقلاتهم ورحلاتهم، وسنواتها، تعين على معرفة اتصال الأسانيد أو انقطاعها.

ولنقاد الحديث قصص كثيرة في استثمار تواريخ الرواة للكشف عن أحوال الرواة منها: كما في قصة إسحاق بن منصور الكوسج (ت251هـ) قال: «قدم علينا أبو حذيفة إسحاق بن بشر البخاري⁽⁴⁾، فكان يحدث عن ابن طائوس ورجال كبار من التابعين، ممّن ماتوا قبل حميد الطويل. فقلنا له: كتبت عن حميد الطويل؟ ففرغ، وقال: جئتم تسخرون بي؟! حميد عن أنس؟! جدي لم ير حميدا. فقلنا: أنت تروى عن من مات قبل حميد بكذا وكذا سنة!! فعلمنا ضعفه، وأنه لا يعلم ما يقول»⁽⁵⁾.

(1) ينظر: ابن الصلاح في كتابه "معرفة أنواع علم الحديث" (ص:380-ت د. نور الدين عتر)، (ص:474-ت، ماهر ياسين الفحل).

(2) الخطيب البغدادي: "الكفاية في علم الرواية" (ص:119)، نشر: المكتبة العلمية - المدينة المنورة.

(3) الداودي (يوسف): "أثر تاريخ النص الحديثي في توجيه المعاني عند شراح الحديث دراسة تطبيقية" (ص:12).

(4) توفي سنة 266هـ، قال عنه ابن حجر في لسان الميزان لابن حجر (44/2): "خفي الإجماع على تكذيبه".

(5) المجروحون لابن حبان (135/1).

وقال الحافظ أبو حسان الحسن بن عثمان الزبائدي (ت242هـ): «سمعت حماد بن زيد يَقُول: لم نستعن على الكذابين بمثل التاريخ! نقول للشيخ: سنة كم وُلِدَتْ؟ فإذا أقرَّ بمولده، عرفنا صدقه من كذبه. قال أبو حسان: فأخذت في التاريخ، فأنا أعمله من ستين سنة»⁽¹⁾.

وهكذا يستخدم المحدثون الأدوات التاريخية التي تقيّد الوقائع في محاسبة الرواة للثبّت من عدالتهم وصدقهم، وهو منهج علمي دقيق، لا تختلف في متانته العقول.

المطلب الثالث: التوثيق التاريخي في هوية النقلة والرواة (معرفة أحوال الرواة)

لعلم التاريخ فوائد جمة على مستوى القراءة التاريخية للعلوم ومرويات الرجال، فيمكن التعرف من خلال هذا العلم على سياقات تكون مرحلية نشأة (ترجمة روائي الحديث)، وتطورها، وتنامي الموضوعات العلمية المتعلقة بها، لتحديد عدالة الراوي ووثاقته، وهذه هي الوظيفة الأساسية والمركزية لهذا العلم، وما أكثر ما كتب المحدثون في السؤالات عن أحوال الرواة⁽²⁾، وفي طبقاتهم⁽³⁾، وفي التواريخ العامة لهم⁽⁴⁾، وفي تواريخ البلدان⁽⁵⁾ للكلام عن النقلة جرحاً وتعديلاً. وفي مظانها نجد تراجعاً لرواة الحديث خاصة عندما ينسبون الرواي إلى مدينة أو بلدة من جهة التقنية أو التلقيب، كحال رواة أربل، وبغداد، والكوفة،

(1) أورده الخطيب في "تاريخ بغداد" (357/7)، وابن عساكر في "تاريخ دمشق" (54/1).

(2) مثل: "سؤالات الرواة" ليجي بن معين (ت233هـ)، وسؤالات علي بن المديني (ت234هـ)، و"سؤالات أحمد بن حنبل" (ت241هـ)، و"سؤالات البرذعي" لأبي زرععة الرازي (ت292هـ)، و"سؤالات السجزي" للحاكم (ت405هـ).

(3) مثل: "الطبقات الكبرى" لابن سعد (ت230هـ)، و"الطبقات" لخليفة بن خياط (ت240هـ).
(4) مثل "التاريخ الكبير" للبخاري (ت256هـ)، و"الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (ت327هـ)، والكتب الخاصة بالثقات والضعفاء، والخاصة بتراجم كتب مخصوصة كـ"تهذيب الكمال" وما تفرّع منه، و"سير أعلام النبلاء" للذهبي (ت749هـ).

(5) مثل: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (ت463هـ)، أو "تاريخ دمشق" لابن عساكر (ت571هـ)، أو "تاريخ إربل" لابن المستوفي (ت637هـ)، أو "تاريخ الإسلام" للذهبي (ت748هـ)، أو "العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين" للفاسي (ت832هـ).

والبصرة، ودمشق، ومكة، والمدينة... ولا تكاد تقف على بلد إسلامي ولا قرية إلا وفيها مؤلفٌ يؤرخ للرواة والرجال ويبحث في عدالتهم.

ويغلب على طابع هذه الكتب الإسهابُ في متعلقات التراجم، ممَّا يُعين الناقد على معرفة كلِّ تفاصيل حياة الراوي الذي يبحث عنه، ويتمكن من تحديد وثاقة وعدالة الراوي من عدمها، وعلى ذلك يحدّد موقفه من الرواية التي رووها، خاصّة وأن أصحاب هذه المصنفات يقفون في الكثير من المواضع على ذكر (عبارات التّعديل والتّجريح) في حال الرّواي المترجم له، من قبيل قولهم⁽¹⁾: "ثقة ثبت"، "ثقة حجة"، "أوثق الناس في الحديث"، "لا بأس به"، "صدوق"، "ضعيف الحديث، ليس بقوي".. ومن خلال هذه الأقوال يتم سبر آراء المؤرخين والنُّقاد في الرواة، وتجمع في مواضع الحكم عليهم في كتب "الجرح والتعديل" وكتب "العلل".

وفي هذا الإطار ظهر متكلمون في الرجال من أهل التّاريخ والسّير ك: أبي عبد الله محمد بن سعد (ت230هـ) في "طبقاته" بكلام جيّد مقبول، وأبي خيثمة زهير بن حرب (ت234هـ)، له كلام كثير رواه عنه ابنه أحمد وغيره، وأبي جعفر عبيد الله بن محمد النبيل حافظ الجزيرة، الذي قال فيه أبو داود: "لم أر أحفظ منه"، ومؤرخ العراق ومحدثها محمد بن عبد الله بن نمير (ت234هـ) الذي قال فيه أحمد: "هو دُرّة العراق"⁽²⁾، وأبو بكر ابن أبي شيبة (ت235هـ) صاحب "المسند" وكان آية في الحفظ، يشبه بأحمد في المعرفة"⁽³⁾.

وممّا يشهد لبراعة تحريمهم عن أحوال الرّواة ما ذكره التابعي الجليل إبراهيم النخعي (ت96هـ) فإنهم: «كانوا إذا أتوا الرجل يأخذون عنه العلم، نظروا إلى صلاته، وإلى سمته، وإلى هيئته، ثم يأخذون عنه»⁽⁴⁾. واشتهر في هذا الأمر قول

(1) الخطيب البغدادي: "تاريخ بغداد" (10/184)، ابن عساكر: "تاريخ دمشق" (13/374)، الذهبي: "تاريخ الإسلام" (3/385).

(2) رواه الخطيب في "الجامع" (1/132)، وابن عساكر في "تاريخه" (16/204).

(3) ينظر: السخاوي (شمس الدين): "الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التورخ" (ص:518)، ابن طاهر الجزائري: "توجيه النظر" (1/177).

(4) الدارمي: "المسند" (رقم: 434، 435).

فقيه الكوفة الحسن بن صالح الهمداني (ت169هـ): «كنا إذا أردنا أن نكتب عن الرجل، سألنا عنه، حتى يُقال لنا: أتريدون أن تُروّجوه؟!»⁽¹⁾. وهذا التحري الدقيق يظهر خاصّة عند دراستهم لمرويات المختلطين⁽²⁾ حيث نجدهم يعتمدون على النقد التاريخي لتمييز مروياتهم المقبولة، "وذلك بمعرفة زمن اختلاطهم وأحوال الراويين عنهم قبل وبعد الاختلاط والخلل"⁽³⁾. قال الدهلوي: "حكم المختلط فَمَا رُوِيَ قبل الاختلاط والاختلال متميزاً عمّا رَوَاهُ بعد هذه الحال قبل وإن لم يَتَمَيَّز توقف وإن اشْتَبَهَ فكَذَلِكَ وإن وجد لَهَذَا القسم متابعات وشواهد ترقى من مرتبة الرّد إلى القبول والرجحان"⁽⁴⁾. ومن ذلك أنّهم حددوا وقت اختلاط راوي البصرة جرير بن حازم، الذي قال عنه أبو حاتم الرازي: "تغيّر قبل موته بسنة"⁽⁵⁾، وحددوا وقت اختلاط الحافظ سعيد بن أبي سعيد المقبري قبل موته، كما ذكر ابن سعد في "الطبقات": "ثقة، إلّا أنّه اختلط قبل موته بأربع سنين"⁽⁶⁾، وكذلك حددوا زمنيا اختلاط المحدث الراوية إسحاق بن راهويه بخمسة أشهر، قال عنه أبو داود: "تغيّر قبل أن يموت بخمسة أشهر، وسمعت منه في تلك الأيام ورميت به"⁽⁷⁾. فالاختلاط قد يطرأ على كثير من رواة الحديث النبويّ، ممّا يؤثر على روايته فتصبح فيها علة، ولذلك اجتهد نقاد الحديث في تحديد الفترة الزمنية التي دخل فيها الاختلاط على هذا الراوي، وحكموا على مرويات الراوي -زمنياً- قبل الاختلاط بالقبول وبعده بالردّ. وفي هذا يقول ابن الصّلاح: "والحكم فيهم: أنّه يُقبل حديث من أخذ عنهم قبل الاختلاط،

(1) الخطيب البغدادي: "الكفاية" (247/1).

(2) والاختلاط في عُرف المحدثين سوء الحفظ الطارئ على الراوي، كما ذكره ابن حجر في "نزهة النظر" (ص:51).

(3) مجتبيا (أحمد) ومنصور (سعد الدين): "النقد التاريخي وأثره في الحديث الشريف" (ص:127).

(4) الدهلوي (عبد الحق): "مقدمة في أصول الحديث" (ص:73)، نشر: دار البشائر الإسلامية- بيروت 1986م.

(5) ابن أبي حاتم: "الجرح والتعديل" (505/2).

(6) ابن سعد: "الطبقات الكبرى" ط/دار الكتب العلمية (334/5).

(7) ينظر: الخطيب: "تاريخ بغداد" (374/7)، المزي: "تهذيب الكمال" (178/1).

ولا يُقبل حديث من أخذ عنه بعد الاختلاط، أو أشكل أمره فلم يدر هل أخذ عنه قبل الاختلاط أو بعده؟⁽¹⁾.

المبحث الثاني: أبعاد النقد التاريخي في التوثيق للحديث الشريف:

من خلال تتبع وسبر ما جاء في كتب علوم الحديث دراية، يظهر للدارس جهود علماء الحديث في ضبط قواعد عديدة في توثيق الأخبار والتي كانت مرتكزة بشكل أساس على تاريخية الأسانيد الناقلة للأخبار من جهة اتصلها أو تاريخية ورود أو إيراد الحديث من جهة أخرى.

وهو ما يجعلنا نقر بمدى الدور الكبير الذي لعبه علماء المصطلح في استعمال أداة التاريخ في دائرة النقد النقلي والعقلي للمرويات، حتى اعتبره البعض "فن من فنون الحديث النبوي"⁽²⁾.

وتتضح أبعاد النقد التاريخي الذي أسسه علماء الحديث إجمالاً في نقطتين اثنتين:

"أولاهما: كدراسة إثباتية للتجارب التاريخية بوصفها وقائع حادثة لها من الأسباب والدوافع التي أفرزتها لحيز الوجود لذا نجد الميدان التاريخي يدخل في مفاصل القضايا الحديثية تاريخاً وتوثيقاً.

ثانيتها: فيما يختص بالحديث الشريف فإن مرامي النقد التاريخي استفادت من وقائع نقد الرجال ممّا ساهم بشكل أساس في توثيق الأخبار، فقالوا لما: "استخدم الرجال الكذب استخدمنا لهم التاريخ"⁽³⁾.

وقد تجلت هذه الأبعاد في ما ذكره الحافظ السخاوي في كتابه "الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التواريخ" بقوله: "علم التَّاريخ فنٌّ من فنون الحديث النبوي، وزَيْنٌ تَقَرُّ به العيون حيث سلك فيه المنهج القويم المستوي، بل وَقَعَهُ من

(1) ابن الصلاح: "معرفة أنواع علوم الحديث" (ص: 494).

(2) السخاوي (شمس الدين): "الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التواريخ" (ص: 172) تحقيق: سالم الظفيري، نشر: دار الصميعي، ط/ 2017م.

(3) مجتبى (أحمد) ومنصور (سعد الدين): "النقد التاريخي وأثره في الحديث الشريف" للأستاذ ، (ص: 115-116)، نشر بمجلة "الإسلام في آسيا" بمليزيا العدد: 02، جوان 2011م.

الدِّين عظيمٌ، ونفعه يتعيَّن في الشَّرْع لشهرته، غنيٌّ عن مزيد البيان والتفہيم، إذ به يعلمُ أهل الجَلالة والرُّسوخ ما يُفهم به النَّاسخ من المنسوخ، ويظهرُ تزييف مدَّعي اللِّقاء، ويُشهر ما صدر منه من التَّحريف في الارتقاء، لما تبين أن الشَّيخ الذي جعل روايته عنه من مقصده كان قد مات قبل مولده أو كان اختلَّ عقله أو اختلط، أو لم يُجاوز بُلْدته التي لم يدخلها الطَّالِب قط⁽¹⁾.

وقد أثبت العلماء أن للتاريخ دوراً بارزاً في قضايا الإثبات الحديثي حيث كان له الدور البناء في الشهادة الموضوعية على أسانيد ومُتُون الأحاديث الشَّريفة، فبتتبع شُرُوط قَبُول الرِّواية عند المحدثين، نجدُ لالة التاريخ حُضوراً فعّالاً في النَّقد الحديثي، خاصَّة من خلال شرطهم الأوَّل في قانون الرِّواية المتمثل في: (اتِّصال السند) وهو أن يَكُون كلَّ واحد من الرِّواة قد سَمِعَ من شيخه، وهكذا إلى آخر السند، وأن يَكُون كلَّ راوٍ من رواته قد تحمله بوجه من وجوه التَّحمل الصَّحيح عن شيخه، وذلك بصيغةٍ من صيغ التَّحمل الصَّريحة بالسَّماع، أو الصَّريحة بالاتِّصال دون سماع كالمكاتبة من الشَّيخ للتلميذ بخط موثوق به، أو المحتملة للسَّماع احتمالاً راجحاً، كالعُتنة ممَّن انتفت عن روايته عن شيخه شُبْهة الانقطاع بتدليسٍ أو إرسال⁽²⁾.

والملاحظ من كتب المصطلح ظهور هذه القاعدة في نقد المرويات والأخبار بشكلٍ محوري على أُسس قواعد النَّقد العقلية، "فاتَّصال السند بناه العالمون في حقل النَّقد الحديثي على قضايا المعاصرة وإمكانية اللِّقاء. وظهرت وفق ذلك علم صيغ الأداء والتي جاء في مقدِّمتها السَّماع والتَّحديث والكتابة، بوصفها شواهد عصرية على إثبات اللِّقاء بين الشيوخ وتلاميذهم ممَّا يضمن اتِّصال سلسلة الإسناد"⁽³⁾.

(1) السخاوي (شمس الدين): "الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التورخ" (ص:172) تحقيق: سالم الظفيري، نشر: دار الصميعي، ط/2017م.

(2) ينظر في هذا التعريف: ابن الصلاح في "المقدمة" (ص:79)، والزرکشي: "النكت" (97/1)، وابن حجر في "الزَّهْمَة" (ص:82)، والأمير الصنعاني: "توضيح الأفكار" (7/1). ويراجع: "معجم المصطلحات الحديثية" لسيد عبد الماجد الغوري (ص:51)، نشر: دار ابن كثير.

(3) مجتبا (أحمد) ومنصور (سعد الدين): "النقد التاريخي وأثره في الحديث الشريف" (ص:117).

وبتتبع كتب الرجال يظهر أن موازين جرح الرواة وتعديلهم قامت في الأساس على قضية اللقية والمعاصرة، ونشأت وفق ذلك مسألة الرحلة في طلب الحديث ممّا يجعل التاريخ عنصراً أساساً في البناء المؤسسي لتعديل⁽¹⁾ الرواة وجرحهم⁽²⁾، والتي بُنيت لكشف أحوال الرواة.

واللقية والمعاصرة بمعنى أن يلتقي التلميذ شيخه، ويعيش معه في عصر واحد، وهي من أهم القرائن النقدية التاريخية في إثبات نقل الرواة بعضهم عن بعض. وقد ظهرت هذه القضية التاريخية مبكراً مع الإمام البخاري عندما فرض شرطه في اتصال الإسناد باللقاء والمعاصرة كما ذكر ابن الملقن في "التوضيح"⁽³⁾، وهو ما أشار إليه ابن خلدون في مقدمته بقوله: "وجاء محمد بن إسماعيل البخاري إمام المحدثين في عصره، وخرج أحاديث السُّنة على أبوابها في مسنده الصحيح، بجميع الطرق التي للحجازيين والعراقيين والشَّاميين، واعتمد منها ما أجمعوا عليه دون ما اختلفوا فيه، كما روى عن أهل الري وواسط وخراسان ومرو وبلخ وهراة ونيسابور وبخارى وغيرها، بخلاف غيره الذين لم يرحلوا إلى تلك البلاد"⁽⁴⁾.

وهي من مسالك التعليل عند المحدثين، إذا ظَّاهر للناقد غيابها في شرط الاتصال، وهو ما ذكره الدهلوي بقوله: "ويُعرف الانقطاع وسُقُوط الراوي بمعرفة عدم الملاقاة بين الراوي والمروي إمّا عنه بعدم المعاصرة أو عدم الاجتماع والإجازة عنه بحكم علم التاريخ المبين لمواليد الرواة ووفياتهم وتعيين أوقات طلبهم

(1) التعديل في اصطلاح المحدثين: "هو تزكية الراوي والحكم عليه بأنه عدل أو ضابط". ينظر: عتر (نور الدين): "منهج النقد في علوم الحديث" (ص:92)، نشر: دار الفكر، دمشق، 1988م.

(2) الجرح في اصطلاح المحدثين: "هو الطعن في راوي الحديث بما يسلُب أو يُخلُّ بعدالته أو ضبطه". ينظر: عتر (نور الدين): "منهج النقد في علوم الحديث" (ص:92).

(3) ابن الملقن (سراج الدين): "التوضيح لشرح الجامع الصحيح" (84/1)، نشر: دار الفلاح-دمشق، ط/2008م.

(4) ابن خلدون (عبد الرحمن): "المقدمة" (559/1)، تحقيق: خليل شحادة، نشر: دار الفكر بيروت 1981م.

وارتجالهم، وبهذا صار علم تاريخ أصلاً وعمدة عند المحدثين⁽¹⁾. خاصة إذا ثبت أن الراوي لم يدرك الشيخ الذي روى عنه بأن يكون الشيخ مات قبل ولادة الراوي، أو لكون الشيخ قد مات، والراوي لم يزل صغيراً ولم يلقاه، فإن ذلك دلالة بينة على عدم السماع وضحت لنا بطريق التاريخ⁽²⁾. وهذا يُعتبر سقطاً ظاهراً جلياً في الإسناد يُدرك ويُعلم من خلال عدم إدراك الراوي لمن روى عنه في الزمن وعدم معاصرته له، ومن أمثلة ذلك ما أخرجه الدارقطني من حديث عبد الملك بن عمير، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن معاذ بن جبل رضي الله عنه: أنه كان قاعداً عند النبي صلى الله عليه وسلم فجاءه رجل فقال: يا رسول الله! ما تقول في رجل أصاب من امرأة لا تحلُّ له، فلم يدع شيئاً يُصيبه الرجل من امرأته إلا قد أصابه منها، إلا أنه لم يُجامعها؟ فقال: «توضاً وضوءاً حسناً ثم قم فصلٍ»، قال: فأنزل الله تعالى هذه الآية {وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي الْبَارِ وَزَلْفاً مِّنَ اللَّيْلِ⁽³⁾} الآية، فقال معاذ بن جبل: أهي له خاصة أم للمسلمين عامة؟ فقال: «بل هي للمسلمين عامة»⁽⁴⁾.

قال عنه الترمذي: «هذا حديث ليس إسناده بمُتَّصِل عبد الرحمن بن أبي ليلى لم يسمع من معاذ، ومعاذ بن جبل مات في خلافة عمر، وقُتل عمر وعبد الرحمن بن أبي ليلى غلام صغير ابن ست سنين، وقد روى عن عمر»⁽⁵⁾. وبهذا أعلمه البيهقي أيضاً فقال عقبه: «وفيه إرسال، عبد الرحمن بن أبي ليلى لم يدرك

(1) الدهلوي (عبد الحق): "مقدمة في أصول الحديث" (ص: 45)، نشر: دار البشائر الإسلامية- بيروت 1986م.

(2) وقد ذكر تفصيل هذا السيوطي في "تدريب الراوي" (218/1).

(3) سورة هود، الآية: 114.

(4) أخرجه الدارقطني في "السنن" كتاب الطهارة، باب: صفة ما ينقض الوضوء وما روي في الملامسة (244/1/رقم: 483).

(5) الترمذي: "الجامع الكبير" (5/189-190/رقم: 3113)، تحقيق: بشار عواد، نشر: دار الغرب الإسلامي.

معاذ بن جبل»⁽¹⁾، وقال ابن عبد في البرّ في "الاستذكار": «ابن أبي ليلى لم يلق معاذاً ولا أدركه ولا رآه»⁽²⁾.

وبناء على المعرفة التاريخية بأحوال الرواة، اتضح أن علماء الحديث والنقاد، استفادوا من التاريخ بوصفه ناقداً وشاهداً عصرياً على الرواة، وظهر هذا بالخصوص فيما ضَبَطُوهُ من قواعد في توثيق الأخبار والتي كانت مرتكزة بشكل أساس على التاريخ خاصة فيما يتعلق بقضية اتصال السند ومحترزاتها كالانقطاع، والإعضال، والإرسال، والتدليس، والتعليق ...

المبحث الثالث: أثر علم التاريخ في إ فهم النصوص الحديثية

المطلب الأول: فهم النص النبوي وفق سياقه التاريخي

لا شك أنّ السياق الزمني والتاريخي كان له الأثر الجليّ على صدور وإيراد الأحاديث، وهي بذلك من القرائن المساعدة على كشف الملابسات التي سيق فيها النصّ النبوي وجاء بياناً لها وعلاجاً لظروفها، حتّى يتحدّد المراد منه بدقة، ونصل إلى مرحلة الفهم والإفهام أو التّرجيح للمتعارض وفض نزع الإشكال. "فالنّظر إلى السياق والملابسات والأسباب يساعد على سداد الفهم واستقامته"⁽³⁾.

ومن التطبيقات المنهجية التي توضح أثر ودور التاريخ في إ فهم وفهم الحديث النبوي، ما فهم منه حديث "الإمارة في قريش"، ففي شرح معناه ظهر سوء الفهم الذي مال إليه البعض من النقاد كابن حزم الظاهري (ت456هـ)، وحُسن الفهم كما ظهر من كلام لبعض المؤرخين كعبد الرحمن ابن خلدون (808هـ) وغيره من المتأخرين والمعاصرين، حيث وُضِعُوا الأحاديث في إطار واقعها الذي كان سائداً زمن الرسالة، ويأتي تفصيل هذا في الآتي ذكره:

(1) البيهقي: "السنن الكبرى" (1/199).

(2) ابن عبد البرّ (يوسف): "الاستذكار" (1/258)، تحقيق: سالم محمد عطا، نشر: دار الكتب العلمية، ط/الأولى، 2000م.

(3) الصباطي (عفيف): "منهج فهم الحديث" (ص:9).

كما في حديث البخاري عن معاوية أنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إِنَّ هَذَا الْأَمْرُ فِي قُرَيْشٍ، لَا يُعَادِيهِمْ أَحَدٌ إِلَّا كَبَّةٌ»⁽¹⁾ اللَّهُ عَلَى وَجْهِهِ؛ مَا أَقَامُوا الدِّينَ»⁽²⁾.

وفي حديث مسلم عن عبد الله ابن عمر: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لَا يَزَالُ هَذَا الْأَمْرُ فِي قُرَيْشٍ مَا بَقِيَ مِنَ النَّاسِ اثْنَانِ»⁽³⁾.

"الرأي الأول: اشتهر به ابن حزم (ت456هـ) حيث علق على هذه الأحاديث قائلاً: "ولا تحلّ الخلافة إلا لرجل من قُرَيْشٍ صليبة، من ولد فِهْر بن مالك من قبل آبائه. ولا تحلّ لغير بالغ - وإن كان قرشيًا - ولا لحليف لهم، ولا لمولى لهم، ولا لمن أمته منهم وأبوه من غيرهم". ثم قال أيضاً: "حديث ابن عمر أعمّ من حديث معاوية، وهذان الخبران - وإن كانا بلفظ الخبر - فهما أمر صحيح مؤكّد، إذ لو جاز أن يوجد الأمر في غير قريش لكان تكذيباً لخبر النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا كفر ممن أجازه. فصيح أنّ من تسوّى بالأمر والخلافة من غير قريش فليس خليفة، ولا إماماً ولا من أولي الأمر، ولا أمر له. فهو فاسق عاص لله تعالى، هو وكلّ من ساعده أو رضي أمره، لتعدّيهم حدود الله تعالى على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم. ومن كان حليفاً أو مولى أو أبوه من غير قريش، فإنّه ليس من قريش بيقين الحسن، وإنّما نسب إليهم لاستضافته إليهم، وإذ ليس من قريش على الحقيقة، ولا على جهة، ولا على الإطلاق، فلا حقّ له في الأمر"⁽⁴⁾.

الرأي الثاني: ذكره العلامة عبد الرحمن ابن خلدون (ت808) في الباب الثالث من الكتاب الأول من "تاريخه" في الدول العامّة والملك والخلافة والمراتب السلطانية، قائلاً في ذلك: "... ولنتكلّم الآن في حكمّة اشتراط النسب ليتحقّق به الصّواب في هذه المذاهب، فنقول: إنّ الأحكام الشرعيّة كلّها لا بدّ لها من مقاصد

(1) كبه: ألقاه. ينظر: "مشارك الأنوار" (333/1).

(2) رواه البخاري في "الصحيح"، كتاب الأحكام، باب الأمراء من قريش (9/62/رقم: 7139).

(3) رواه مسلم في "الصحيح" كتاب الإمارة (6/2/رقم: 1820)، نشر: دار طوق النجاة - بيروت، ودار المنهاج - الرياض.

(4) ابن حزم (عليه): "المحلى بالآثار" (8/421)، نشر: دار الكتب العلمية - بيروت 1988م.

وحكم تشتمل عليها وتشرع لأجلها. ونحن إذا بحثنا عن الحكمة في اشتراط النسب القرشي ومقصد الشارع منه، لم يقتصر فيه على التبرك بوصلة النبي صلى الله عليه وسلم كما هو في المشهور، وإن كانت تلك الوصلة موجودة والتبرك بها حاصلا. لكن التبرك ليس من المقاصد الشرعية كما علمت. فلا بد إذن من المصلحة في اشتراط النسب وهي المقصودة من مشروعيتهما. وإذا سبنا وقسمنا، لم نجد لها إلا اعتبار العصبية التي تكون بها الحماية والمطالبة، ويرتفع الخلاف والفرقة بوجودها لصاحب المنصب، فتسكن إليه الملة وأهلها، وينتظم حبل الألفة فيها. وذلك أن قريشا كانوا عصابة مضر وأصلهم وأهل الغلب منهم. وكان لهم على سائر مضر العزة بالكثرة والعصبية والشرف، فكان سائر العرب يعترف لهم بذلك، ويستكينون لغلبهم. فلو جعل الأمر في سواهم لتوقع افتراق الكلمة بمخالفتهم وعدم انقيادهم. ولا يقدر غيرهم من قبائل مضر أن يردّهم عن الخلاف ولا يحملهم على الكزة، فتتفرق الجماعة وتختلف الكلمة، والشارع محذر من ذلك، حريص على اتفاقهم ورفع التنازع والشقاق بينهم لتحصل اللّمة والعصبية وتحسن الحماية، بخلاف ما إذا كان الأمر في قريش، لأنهم قادرون على سوق الناس بعصا الغلب إلى ما يراود منهم، فلا يخشى من أحد من خلاف عليهم ولا فرقة، لأنهم كفيلون حينئذ بدفعها ومنع الناس منها. فاشتراط نسبهم القرشي في هذا المنصب وهم أهل العصبية القوية ليكون أبلغ في انتظام الملة، واتفاق الكلمة. وإذا انتظمت كلمتهم، انتظمت بانتظامها كلمة مضر أجمع، فأذعن لهم سائر العرب، وانقادت الأمم سواهم إلى أحكام الملة، ووطئت جنودهم قاصية البلاد كما وقع في أيام الفتوحات واستمر بعدها في الدولتين، إلى أن اضمحل أمر الخلافة وتلاشت عصبية العرب. ويعلم ما كان لقريش من الكثرة والتغلب على بطون مضر من مارس أخبار العرب وسيرهم وتفطن لذلك في أحوالهم. وقد ذكر ذلك ابن إسحاق في كتاب السير وغيره. فإذا ثبت أن اشتراط القرشية إنما هو لدفع التنازع بما كان لهم من العصبية والغلب، وعلمنا أن الشارع لا يخص الأحكام بجيل ولا عصر ولا أمة، علمنا أن ذلك إنما هو من الكفاية، فرددناه إليها وطردنا العلة المشتبهة على المقصود من القرشية، وهي وجود العصبية،

فاشترطنا في القائم بأمور المسلمين أن يكون من قوم أولى عصبية قوية غالبية على من معها لعصرها ليستبوعوا من سواهم وتجتمع الكلمة على حسن الحماية... وإذا نظرت سر الله في الخلافة لم تعد هذا، لأنه سبحانه إنما جعل الخليفة نائبا عنه في القيام بأمور عباده ليحملهم على مصالحهم ويردّهم عن مضايهم، وهو مخاطب بذلك ولا يخاطب بالأمر إلا من له قدرة عليه... ثم إن الوجود شاهد بذلك، فإنه لا يقوم بأمر أمة أو جيل إلا من غلب عليهم..."⁽¹⁾.

وقد علق أستاذنا الدكتور عفيف الصبابطي على هذه الأراء، قائلا: "إذا ما قارنا بين كلام ابن حزم وابن خلدون، نلاحظ اختلافا منهجيا بينهما.

فالأول: تقيّد بظاهر الأحاديث الواردة في الباب، ولذا قال بوجوب أن ينتسب حاكم المسلمين إلى قريش، وألا فإنه ليس أهلا لذلك المنصب. ولم يكتف ابن حزم بذلك، بل وسّمه بالفسق والعصيان هو وكلّ من ساعده أو رضي أمره. وهو رأي يوقع المسلمين اليوم في حرج شديد، ويحمل الناس على اعتقاد أن الدين لا يتناسب مع أوضاع العصر وأنه قد استنفد أغراضه.

والثاني: وضع الأحاديث في إطار الواقع الذي كان سائدا زمن الرسالة، باحثا عن علّة الحكم الذي تضمّنته، فتوصّل إلى كشف المقصود من اشتراط قرشيّة الخليفة، وهو أن ينتسب الحاكم إلى قوم لهم الغلبة على من سواهم، وذلك حتّى تتفق الكلمة ويزول التنازع وتستقرّ الأوضاع السياسيّة الداخليّة، وهو أمر ضروريّ لتحقيق أيّ ازدهار. وبهذا الكشف تمكّن ابن خلدون من تقديم تفسير يمكن من العمل بهذه الأحاديث في كلّ زمان ومكان"⁽²⁾.

وفي نتاج هذا العرض التحليلي لخبر حديث "الإمارة في قريش"، نلاحظ أن التوجيه الإلهامي الصحيح لهذا الخبر تجلّى وفق ضوابط الأقيسة العقلية المحتكمة - هنا - لآلة التاريخ في تغييرها لا في ثباتها أي وفق مألّات وأحوال الحراك

(1) ابن خلدون: "العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر" (244/1)، تحقيق: خليل شحادة، نشر: دار الفكر بيروت 1981م.

(2) الصبابطي (عفيف): "منهج فهم الحديث" (ص:9).

الزمني لتكون هذه القاعدة موافقة للمصلحة العامة للمسلمين وخير سعادتهم في الدنيا.

المطلب الثاني: أثر التاريخ في معرفة وفهم ناسخ الحديث ومنسوخه

ممّا جادت به كُتب المصطلح وكذا كتب العلل في ذكرها وتقنيها لقواعد النقد والتعليل، اعتمادهم على أداة التاريخ في الكشف عن حالة وحيثيات ومعالِم معرفة ناسخ الحديث من منسوخه، فإن كان النسخ "عبارة عن: رفع الشّارع حُكماً من أحكامه سابقاً، بحكم من أحكامه لاحقاً"، كما قال الحافظ العراقي في "شرح التبصرة"⁽¹⁾. فهذا في حقيقة أمره يصار إليه بمعرفة التاريخ⁽²⁾، فهو كما في التعريف الأخير عبارة عن رفع حكم متقدم زمانياً بحكم متأخر زمانياً، وهذا المتقدم والمتأخر لا يَكُون إلّا وفق سياق تاريخي، فالتاريخ إذن هو الذي يحيل على معرفة تاريخ النّصين، فينسخُ المتأخر المتقدم. ومثاله ما يستدل به في باب نسخ نكاح المتعة، وحديث الحجابة وغيرهما كثير، ومما نتسدل به في هذا المطلب حديث نسخ النّبي عن الشّرب قائماً فعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «أن النّبي صلى الله عليه وسلم زَجَرَ عن الشّرب قائماً»⁽³⁾. وفي رواية عنه رضي الله عنه عن النّبي صلى الله عليه وسلم: «أنّه نهى أن يشرب الرّجل قائماً. قال قتادة: فقلنا: فالأكل؟ فقال: ذاك أشر أو أخبث»⁽⁴⁾، وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا يشربن أحد منكم قائماً، فمن نسي فليستق»⁽⁵⁾.

(1) العراقي (عبد الرحيم): "شرح التبصرة والتذكرة" (414/2)، نشر: دار الكتب العلمية- بيروت، ط/أولى، 2002م.

(2) وهي القرينة الثانية في معرفة الناسخ من المنسوخ، والنسخ يعرف بعدّة أمور كما قال النووي في "شرح صحيح مسلم" (35/1- بتصرف): "الأول: أن ينص الشارع على النسخ، الثاني: أن ينص الصحابي على ذلك، الثالث: أن يجمع الأمة على أن الحديث منسوخ، الرابع: أن يتعارض حديثان، ولا يمكن الجمع بينهما بوجه من الوجوه، ويعرف المتقدم منهما من المتأخر، فيكون المتقدم منسوخاً".

(3) رواه مسلم في "صحيحه" كتاب الأشربة (112/7/رقم: 2024).

(4) رواه مسلم في "صحيحه" كتاب الأشربة (112/7/رقم: 2025).

(5) رواه مسلم في "صحيحه" كتاب الأشربة (112/7/رقم: 2026).

وقد نسخت هذه الأحاديث بما جاء من آخر تصرفات رسول الله صلى الله عليه وسلم أو عمل الخلفاء، خاصة ما كان - تاريخياً - في أحداث حجة الوداع وما بعدها فقد جاء عن ابن عباس قال: «سقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم من زمزم، فشرب وهو قائم»⁽¹⁾. وعن الإمام علي بن طالب رضي الله عنه «أنه صلى الظهر، ثم قعد في حوائج الناس في رحبة الكوفة حتى حضرت صلاة العصر، ثم أتى بماء فشرب، وغسل وجهه ويديه، وذكر رأسه ورجليه - ثم قام فشرب فضله وهو قائم، ثم قال: «إن ناساً يكرهون الشرب قائماً، وإن النبي صلى الله عليه وسلم صنع مثل ما صنعت»⁽²⁾. وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «كنا نأكل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نمشي، ونشرب ونحن قيام»⁽³⁾. وأيضاً ما رواه عبد الله بن عمرو قال: «رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يشرب قائماً وقاعداً»⁽⁴⁾.

ويُستدل منها على النسخ: "بأن الأحاديث الثلاثة الأولى تدل على النهي عن الشرب قائماً، والأحاديث المذكورة بعدها تدل على جواز الشرب قائماً، فتكون الأحاديث الدالة على النهي عن الشرب قائماً منسوخة بالأحاديث الدالة على جواز الشرب قائماً؛ لتأخر ما يدل على الجواز؛ يدل عليه حديث ابن عباس رضي الله عنه في شرب النبي صلى الله عليه وسلم من زمزم قائماً، وكان ذلك في حجة

(1) رواه البخاري في "صحيحه" كتاب الأشربة (رقم: 5617)، ومسلم في "صحيحه" (رقم: 2027).

(2) رواه البخاري في "صحيحه" كتاب الأشربة (رقم: 5616).

(3) صحيح: رواه الترمذي في "الجامع" (3/452/رقم: 1880) وقال: "هذا حديث صحيح غريب"، وابن ماجه في "اللسان" (رقم: 3301)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" (4/273).

(4) صحيح: رواه أحمد في "المسند" (11/200/رقم: 6627) صححه المحقق شعيب الأرنؤوط، ورواه الترمذي في "الجامع" (رقم: 1883) وقال الترمذي: "حسن صحيح". وأورده ابن شاهين في "ناسخ الحديث" (ص: 542).

الوداع، فهو متأخر، ويتأيد ذلك بفعل الخلفاء الراشدين؛ حيث إنهم شربوا قياماً بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم⁽¹⁾.

وخلصاً ذلك أن النسخ يستخدم التاريخ لمعرفة الحكم المتقدم لإزالته وإحلال محلّه الحكم المتأخر، وذلك بتحديد زمانية تأريخ نصوص الأحاديث، وبها يمكن معرفة ناسخ الحديث ومنسوخه وأيّها أسبق.

المبحث الرابع: مظاهر تأثير علوم الحديث في تأسيس الكتابة التاريخية
إن العناية بكتابة التاريخ وفق مناهج تُثبت سلامة وصحة الأخبار المنقولة من أولى المحاولات التي اعتمدها علماء الإسلام الذين أموا بالقواعد النقدية، لما احتواه تراثهم من دلالات منهجية ومسالك نقدية يُمكن اعتبارها أولى محاولات النقد الحديث والتاريخي، اعتمد عليها من جاءوا فيما بعد من أعلام المؤرخين كالمطهر المقدسي، والطبري، وأبو العرب التميمي، والخطيب البغدادي، وابن عساكر، وابن العديم، وابن الجوزي، والياقوت الحموي، والكافجي، وابن خلدون، والسخاوي والذين ساهموا في بناء مدرسة تاريخية بأسلوب علمي ومنهجي.

ومما ساعد على ذلك الاقتباس المنهجي أن أبرز المؤرخين من أهل الحديث ورجال النقد، لذلك ظهر في موسوعات كتب التاريخ تراتيب وطرائق علمية ومنهجية على طريقة كتب الحديث والفقه مع إطباعها بالأحاديث والآثار والتفاسير والأقوال في مواضع تراجع المشاهير من العلماء أو عند ذكر الفضائل البلدانية أو الأحداث التاريخية وغيرها. ومع تعدد الكتابات التاريخية وتنوع حقولها من التاريخ عام، إلى تاريخ المدن إلى تاريخ الحكام والأمراء والولاة، وتاريخ العلماء والشخصيات، والتي نجدتها مُرادفة لعلم التراجم والطبقات وعلم الرجال والزواة وغيرها من علوم الحديث. فإثنا تنوعت أيضاً من جهة المناهج فمع ظهور ملامح المنهج التاريخي الاستردادي، انكشف فيما بعد المنهج التاريخي النقدي

(1) سركنند (محمد إبراهيم): "الأحكام الفقهية التي قيل فيها بالنسخ وأثر ذلك في اختلاف الفقهاء" (5/2613)، نشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. ط/2010م. وينظر: الأثر: "ناسخ الحديث ومنسوخه" (ص:191)، ابن شاهين "ناسخ الحديث ومنسوخه" (ص:545).

الذي استمد من مناهج المحدثين مادته واستقى من مسالك نقدهم أسلوبه في التحري في الأخبار والمرويات.

وقد أكدت الكثير من الدراسات البحثية أن معالم مناهج الكتابة التاريخية انطلقت مع المؤرخين العرب والمسلمين، كعلم قائم بذاته يقوم على "عملية تقويم وتحليل النصوص التاريخية بالتحري عن أصالة النص، وحقيقته، ومدى مطابقتها، ومدى دقته، وصدقه في نقل الأحداث التاريخية"⁽¹⁾.

وذكر الأستاذ محمد عبد الكريم الوافي: "أن علوم الحديث هي التي مهدت لنشأة الكتابة التاريخية وفق السياق النقدي، فعلم التأريخ عند المسلمين بدأ بتدوين السيرة والمغازي النبوية بحسب إتباع نفس منهج الإسناد القائم على علم الجرح كالتعديل"⁽²⁾.

ولذلك سعى علماء التاريخ من العرب المسلمين - لتكوين مادتهم الأولى - إلى المصادر الموثوقة وإلى الرواية الشفوية، واهتموا في ذلك "بالمكان فمزجوا بين الجغرافيا والتاريخ، من مثل المسعودي وابن النديم، ومن ثم اعتمدوا على الوثائق الرسمية في مدوناتهم من مثل اليعقوبي والبلاذري والطبري وابن الجوزي والعماد الأصفهاني، كما اعتمد بعض المؤرخين النقوش الكتابية على الأبنية كالخطيب البغدادي، وابن الشحنة والأزرقي وكذلك النقوش على الأختام، وقد أشار ابن خلدون⁽³⁾ إلى هذا المضمون الشامل لمصادر التاريخ حين قال في مقدمته: "إن المؤرخ محتاج إلى مأخذ متعددة ومعارف متنوعة"⁽⁴⁾.

(1) النجار (جميل موسى): "دراسات في فلسفة التاريخ النقدية" (ص:96)، نشر: دار الشؤون الثقافية العامة بغداد، ط/أولى، 2004م.

(2) الوافي (محمد عبد الكريم): "منهج البحث في التاريخ والتدوين التاريخي عند العرب" (ص:211) نشر: جامعة قار يونس، بنغازي ط/1990م.

(3) الوافي (محمد عبد الكريم): "منهج البحث في التاريخ والتدوين التاريخي عند العرب" (ص:211) نشر: جامعة قار يونس، بنغازي ط/1990م.

(4) وهذا ما أكدت عليه الدكتور رجاء وحيد دويدري في كتابها "البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العملية" (ص:153)، نشر: دار الفكر المعاصر، ط/2000م.

فكان من خصائص هذه الحركة العلمية أنَّها اقترنت مبكراً بالتمحيص في الرواية، ووضعوا قواعد للكتابة التاريخية، مع العناية بالإسناد وذكر المصادر، وهو أمر لم يتوفر لأمة سبقت، ممَّا أعطى هذا للعلوم الإسلامية مصداقية علمية منذ أن ظهرت. وكان من غرض هذا الأسلوب: الشفافية والصدق في نقل الأخبار، فضلاً عن استنباط قواعد التَّعديل والتَّجريح وتطبيقاتها على نقلة الأخبار. وفي هذا الغرض قال العلامة المؤرخ ابن خلدون (ت808هـ): "يحتاج صاحب هذا الفن إلى العلم بقواعد السياسة، وطبائع الموجودات، واختلاف الأمم، والبقاع، والأعصار في السير والأخلاق، والعوائد، والنحل، والمذاهب، وسائر الأحوال، والإحاطة بالحاضر من ذلك، ومماثلة ما بينه وبين الغائب من الوفاق، أو بون ما بينهما من الخلاف وتعليل المتفق منها والمختلف، والقيام على أصول الدول والملل ومبادئ ظهورها وأسباب حدوثها، ودواعي كونها، وأحوال القائمين بها وأخبارهم حتَّى يكون مستوعباً لأسباب كل خبره، وحينئذ يعرض خبر المنقول على ما عنده من القواعد والأصول فإن وافقها وجرى على مقتضاها كان صحيحاً وإلا زيفه واستغنى عنه"⁽¹⁾.

والنتيجة أنَّ المؤرخين الأوَّل كانوا يعملون وفق منهج مشترك ومتفق عليه في الجملة مع نُقاد أهل الحديث، مع بعض التفريقات الجزئية فيما يتعلق بما نصَّه وقعه المحدثون في طريقة نقد أحاديث العقائد وأحاديث الأحكام مع بقية الأحاديث في فضائل الأعمال أو السيرة والمغازي.

وهذا الأخير - أي علم السيرة والمغازي - كان هو باكورة بداية الكتابة التاريخية عند المسلمين في النصف الثاني من القرن الأوَّل الهجري، ويُعد عروة بن الزبير (ت94هـ) وأبان بن عثمان (ت105هـ)، وشُرحبيل بن سعد المدني (ت123هـ)، ووهب بن منبه (ت110هـ)، وعاصم بن عمر بن قتادة (ت127هـ) من أوائل رواد هذا العلم، واتبعهم في ذلك أصحاب الطبقة الثانية من المؤرخين والسيريين ومن أبرزهم: مؤرخ المدينة موسى بن عقبة الأنصاري (ت141هـ)، وابن طرخان البصري (ت143هـ)، ومحمد بن إسحاق المظلي (ت151هـ)، وأبي إسحاق

(1) ابن خلدون: "المقدمة" (ص:37)، تحقيق: خليل شحادة، نشر: دار الفكر بيروت.

الفزاري (ت186هـ) من أوائل المساهمين في الكتابة التاريخية العربية وإن خصصوا مصنفاتهم بعلم السيرة والمغازي فإنها شملت مختلف جوانب التاريخ الإسلامي حتى العصر العباسي، وكتبوا في الأنساب والطبقات والتاريخ الذي سبق الإسلام، كما حددوا تواريخ الحوادث والوقائع عند سردها⁽¹⁾.

فأسسوا بذلك الكثير من القواعد والمعاليم كقاعدة "العهد على الرَّوَاي"، وقاعدة "من" "أسند فقد ومن أرسل فقد تكفل لك"⁽²⁾، والتي كثيراً ما كان يلجأ بها الطبري في تاريخه، وهم بذلك يمهّدون طريق النّقد التاريخي لمن جاء بعدهم من المؤرخين، واللّذين وجدوا المادة التاريخية في شكلها الخام فصنّفوها في شكل حواريات أو موضوعات، ووضعوها تحت مجهر التّحليل والنّظر والنّقد.

والجدير بالذكر هنا أن الكثير من مجالات علوم التاريخ تختلف في طبيعتها وأحوالها مع مجالات علوم الرواية والدراية في علوم الحديث، لذلك القواعد والمسالك التي اعتمدها المؤرخون الأول كانت أكثر مرونة من قواعد نقاد الحديث، بحكم أن التواريخ القديمة لم تكن تعتمد على النّقل الشّفوي فقط، بل كانت تعتمد في الأساس على الوثائق المكتوبة والنّقوشات الرّخامية والصّخرية، والمنتوجات الصّناعية وغير ذلك، وأحياناً لا يعتمد المؤرخ على الشّهود العيان والرّواة وإنّما على مخلفات الماضي وإن تأثرت بالعوامل الطّبيعية فهي تظل عنده دليل أو قرينة تاريخية ليتحدث عن ماضي أو تاريخ ما.

وقد قسم الأستاذ عبد العزيز سالم في كتابه "التاريخ والمؤرخون العرب"⁽³⁾ الدّراسات التاريخية في بداية نشأتها وفق منهجين: منهج أهل المدينة وهم في غالبيتهم أهل الحديث، ومنهج أهل العراق وهم الأخباريون في الكوفة والبصرة.

(1) للتوسع ينظر: "أوائل المؤلفين في السيرة النبوية" لعبد الشافي محمد عبد اللطيف (ص: 45-77)، نشر مجلة الأزهر 1447هـ.

(2) السيوطي: "تدريب الراوي" (1/223-ط، دار طيبة)، والسخاوي: "فتح المغيث" (1/162). وأحالك: أي على البحث عن الرواة ومعرفة عدالتهم وضبطهم، وبذلك يتكفل بأن يضمن عدالتهم وضبطهم، من عدمها.

(3) سالم (عبد العزيز): "التاريخ والمؤرخون العرب" (ص: 66)، نشر: دار النهضة العربية- بيروت 1961 م.

الأول: ديني: قوامه دراسة تاريخ الدين الإسلامي وتاريخ العرب، وكان مركزه المدينة المنورة عاصمة الدولة الإسلامية، فقد جاءها الطلاب والرؤاة من مختلف الأقاليم لمعرفة الأحكام الإسلامية، والأحاديث والسُنن وتفاصيل السيرة والمغازي، وقد تعددت بذلك مجالس العلم وحلقات التدريس، مُشكلة النواة الأولى لنُشوء رواية التاريخ في المدينة، وقد تميزت هذه المدرسة بالمعارف التاريخية الإسلامية⁽¹⁾.

وكان من أشهر أعلامها: "الصَّحَّابِي الجليل عبد الله بن عباس (ت78هـ)، الذي ذكره الإمام أحمد في كتابه "فضائل الصحابة" قائلاً: "حَدَّثني إبراهيم بن سعيد، نا حجاج، أنا ابن جريج، قال عطاء: «كان ناسٌ يأتون ابن عباس للشعر، وناسٌ للأنساب، وناسٌ لأيام العرب ووقائعها، فما منهم من صنف إلَّا يقبل عليهم بما شاءوا»"⁽²⁾. وعنه - أي: ابن عباس - نقل المؤرخون: كالتطريي روايته عن العرب البائدة، وأخبار أهل مكة والمدينة وأحداث المغازي ووقائع السيرة، كما أكثر من النقل عنه الكافجي في كتابه "المختصر في علم التاريخ".

وكذلك ممَّن عُرِف بخدمة علم التاريخ المدني ابن شهاب الزُّهري (ت124هـ)، "أول من أعطى من خلال روايته للسيرة النبوية هيكلاً عامًّا للكتابة التاريخية، وأسس ملامح المنهج التاريخي الصحيح من خلال إسهاماته في ترتيب تسلسل الأحداث من ما قبل الإسلام حتَّى فترة الخلفاء، مذكراً على الحوادث الهامة والأحداث الرئيسية في تاريخ الأمة الإسلامية (التاريخ العام)، وكذا بإسهامه في التفتيش والتحرري عن روايات أهل المدينة، وتمحيصها، معتمداً على أسلوب الانتقاء، وأخذ منها ما يتصف بالدقة في التعبير عن الحدث، وبالتالي ساعد في ظهور الكتابة المتصلة التي يعتمدها المؤرخون بعده"⁽³⁾.

(1) مزارى توفيق (عبد الصمد): "مدرسة الرواة وتأسيس منهج الكتابة التاريخية" (ص:8). مجلة رؤى تاريخية للأبحاث والدراسات المتوسطة المجلد:01، العدد:02، أكتوبر 2021م.

(2) رواه أحمد في "فضائل الصحابة" (968/2)، ورواه أيضا ابن سعد في "الطبقات الكبرى" (316/2- ط، الخانجي) بسنده قال: أخبرنا زُوح بن عبادة أو بُتُّ عنه عن ابن جريج قال: قال عطاء به.

(3) مزارى (عبد الصمد): "مدرسة الرواة وتأسيس منهج الكتابة التاريخية" (ص:8).

والثاني: قبليّ: كان استمراراً لبعض الأيام وروايات الأنساب في الأسلوب والنظرة، إذ تناول من خلال الموضوعات الأحداث السياسية كالفُتُوحات الإسلاميّة وغيرها، وكان مركزُ هذا الاتجاه البصرة والكوفة⁽¹⁾، ومن كبار روادها: عُبيد الله بن رافع كاتب الإمام علي رضي الله عنه على مدّة خلافته في الكوفة، وهو يُعتبر أول مؤرخ بمدرسة العراق وأول من صنف في التاريخ والمغازي والسير والرجال في الإسلام لأنّه لم يُعرف من سبقه، وقد وضع كتاباً في "قضايا أمير المؤمنين عليّ رضي الله عنه"، وكتاب آخر سمّاه "تسمية من شهد مع أمير المؤمنين علي رضي الله عنه في حروب الجمل وصفين والتهروان من الصّحابة"⁽²⁾. وأبو الحكم عوانة بن الحكم (ت 147هـ) من كبار مؤرخي الكوفة بالعراق، كان روايةً للأخبار عالماً بالشّعْر والأنساب والتاريخ، روى عنه الأصمعي والهيثم بن عدي وكثير من أهل العلم⁽³⁾، ومن آثاره كتاب "التاريخ" وربما لأوّل مرّة يَظهرُ فيها مُصطلح التاريخ كعلمٍ بعنوان واضح حسب ما ذكر ذلك المستشرق الألماني فرانز روزنتال⁽⁴⁾.

ويَبقى علم التاريخ عند المسلمين مديناً في تدوينه وتطوره لعلوم الحديث والسيرة، والتي كانت بمثابة النّواة الأولى التي اعتمد عليها العلماء في بداية كتابتهم للتاريخ الإسلامي، فكانت سبباً للاهتمام بما قبلها وما بعدها من المراحل والأطوار. بعد أن كان أصحاب علم التاريخ يَمْتَحِنُون الأخبار من القصص الشعبي والخيال والأساطير، التي يرونها القصاصون ورواة الأخبار عن ملوك جنوب الجزيرة العربي، وفتوحاتهم، دون سياق تاريخي، أو ربطه بنظام سرديّ ضمن مجرى أحداث وحوليات التاريخ⁽⁵⁾.

(1) ن.م (ص:8).

(2) ترحيني (محمد أحمد): "المؤرخون والتاريخ عند العرب" (ص:60)، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، د ت ط.

(3) النديم: الفهرست (ص:134)، الحموي: "معجم الأدباء" (134/16).

(4) ينظر: فرانز روزنتال: "علم التاريخ عند المسلمين" (ص:128)، ترجمة: صالح أحمد العلي، مؤسسة الرسالة، ط/ الثانية، 1983م.

(5) ينظر: هرماس (عبد الرزاق): "مصادر السيرة النبوية بين المحدثين والمؤرخين" (ص:208).

المبحث الخامس: أصول الرواية وقوانين الدراية في الكتابة التاريخية

ممّا يُستهل به هذا المبحث التذكير بالقاعدة العامة عند أهل العلم بأن رواية الأخبار التاريخية تختلف عن رواية الأحاديث النبوية، فلكل منهما منهج خاص في النقل، ولكنهما يشتركان في بعض الأصول والفروع. وفي هذا الزاوية من المشترك العلمي سنتحدث عن بعض أصول الرواية وقوانين الدراية التي اعتمدها نقاد وعلماء التاريخ.

فلما كان للرواية التاريخية هذه المكانة العالية، أحاط رجال التاريخ الكتابة بجملة من القواعد والآداب، حتى لا تنحرف عن تحقيق الهدف المنشود، واتجهت تلك القواعد اتجاهين:

أولاً: النقد الخارجي: (فحص شهادة أسانيد الأخبار)

من المباحث النقدية التي استعملها بعض المؤرخين في النظر في أحوال المرويات والأخبار فحص شهادة الأسانيد، باعتماد الملاحظة المباشرة المنقولة بشهادات موثوقة، ومن أمثلة ذلك ما ذكره المؤرخ المحدث ابن كثير (ت774هـ) في موسوعته التاريخية "البداية والنهاية" من خبر: "إسحاق بن راهويه، عن يزيد بن هارون، عن العوام بن حوشب قال: حدثني شيخ مرابط قال: خرجت ليلة لمحرس لم يخرج أحد من الحرس غيري، فأتيت الميناء فصعدت، فجعل، يخيل إلي أن البحر يشرف يحاذي برؤوس الجبال، فعل ذلك مراراً وأنا مستيقظ، فلقيت أبا صالح، فقال: حدثنا عمر بن الخطاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "ما من ليلة إلا والبحر يشرف ثلاث مرات يستأذن الله أن ينفضح عليهم فيكفه الله عز وجل". قال ابن كثير: "في إسناده رجل مهم"⁽¹⁾.

فالعزو الإسنادي في نقل الأخبار أصبح من الطرق الإثباتية للأخبار، وإن تساهلوا في نقد تلك الطرق، ولم يطبقوا عليها منهجاً نقدياً تاماً في الجرح والتعديل، واكتفى الكثير منهم بإلقاء العُهد في الخبر على الراوي، واعتمدوا في قيمة الروايات بقوة أسانيدها من جهة، وقرب السند إلى الحادثة من جهة أخرى، ومن هنا يظهر السبب في قبول الطبري لرواية بعض الضعفاء والمتروكين

(1) ابن كثير: "البداية والنهاية" (50/1).

والكذبة مثل: محمد بن السائب الكلبي، وإسماعيل بن عبد الرحمن السدي الكبير.

وقد ذكر الأستاذ محمد صبيح حسن حلاق "بأن الطبري عوّل في أكثر كتابه على الرؤاة، كما صرح في مقدمته، محتجاً أن المؤرخ لا يصحّ له أن يستند إلى المنطق والقياس والاستنباط وإنما يعتمد على ما ينقل إليه، ليدوّن الأخبار على عهدة رواتها، ويعرضها بشكل موضوعي محايد، مع عزو كلّ رواية لصاحبها. واستخدم الطبري اصطلاحات الحديث، التزاماً منه بمنهج المحديثين، في رواية الحديث النبوي، لذلك كان رجال الحديث هم واضعو أسس المنهج التاريخي"⁽¹⁾. ولكن الطبري، وغيره من المؤرخين، لم يلتزموا بجميع قواعد نقاد الحديث في كتابة التاريخ لذلك تساهل في الروايات التاريخية.

ثانياً: النقد الداخلي/الباطني: النظّر العقلي في صحّة متون المرويات والنقد الداخلي/أو الباطني-كما في بعض الدراسات- يتوجه إلى التأكد من ضبط المصدر وذلك بعد أن راجع المؤرخون النقاد متون المرويات التاريخية مراجعات نقدية ظهرت في توصيفاتهم التعليقية على آثار السرد التاريخي للأحداث.

ومن هذه القواعد التي أعانته في النقد عرض المتون والروايات التاريخية على صريح بعض النصوص الشرعية، وعلى العقل والتصور المنطقي السليم. كما استعملوا أسلوب "الموازنة الزمنية بين الأخبار" وبه تمكنوا من محاكمة ونقد ما يدّعي صدقه في بعض الوثائق والمصادر التاريخية، وقد عمل بهذه الطريقة ابن خلدون في تاريخه، وهو الذي ميز في عملية النقد التاريخي وقواعدها بين نوعين من الأخبار: الأخبار الشرعية، والأخبار عن الوقائع، وبذلك رسم طريقاً واضحة في عملية نقد الأخبار خاصة من خلال النظر والتثبت في مدى صحتها مضمونها ومتنها. وهذا ما جعله - أي ابن خلدون - ينقد في "مقدمته"

(1) من مقدمة الأستاذ المحقق محمد صبيح حسن حلاق في كتابه "صحيح وضعيف تاريخ الطبري" (103/1)، دار ابن كثير-دمشق 2008م.

نصوص وأخبار المسعودي (ت346هـ) في كيفية بناء الإسكندر للإسكندرية، وحديثه عن أخبار مدينة النحاس بصحراء سجلماسه⁽¹⁾.

وقد بحثوا أيضاً في نقد النصوص في النظر في متون الأخبار ومدى صحة نسبتها لقائلها من جهة خبرتهم وسبرهم لأسلوب وطريقة كل مؤرخ ناقل للأخبار، وحصل ذلك لهم لكثرة ممارستهم لهذا العلم النقدي فتكون لديهم بذلك ملكة قوية في فقه المتون، ونفس نقدي في معرفة النصوص الإخبارية التاريخية لفظاً ومعنى⁽²⁾.

كما تجدر الإشارة إلى أنّ ممارسة علماء التاريخ للنقد، في قراءة النصوص التاريخية واستظهارها وفق الأصول العلمية، شكلت لنا سردية تاريخية سليمة من المغالطات (والتي كتبت تحت عوامل معينة - خاصة السياسية منها -) وصنعوا بذلك لنا ما يُعرف بصحيح التاريخ.

وهذا ما جعل عمل الكثير منهم يأتي في ضوء القواعد الموضوعية في نقل الأخبار، تلك القواعد التي جاءت حصيلة جهد كبير من علماء النقد (من المؤرخين/والمحدثين)، وفي السطور الآتية نأتي على أبرز المعايير التي سلكها بعض علماء التاريخ وهم ينقدون متون المرويات:

1. عرض الروايات التاريخية على صحيح الروايات الحديثية: وهو معيار اعتمده المؤرخ الكبير ابن كثير في كتابه "البداية والنهاية" فرد بعض الأخبار التاريخية والسيرية من ذلك ما تعلق بما ذكره محمد بن إسحاق المطلبي (ت151هـ) بأن عدد شهداء أحد كانوا تسعة وأربعون رجلاً، فعارضها ببعض الروايات الرجالية المسندة عن صَاحِي "الصحيح" عن البراء بن عازب (ت72هـ) بأن عدد قتل المسلمين في أحد كانوا سبعون رجلاً، وهو ما يثبت الواقع أيضاً في مقبرة الشهداء بأحدٍ بضمها لرفات سبعين صحابياً⁽³⁾.

(1) دويدري (رجاء): "البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العملية" (ص:158)، نشر: دار الفكر المعاصر، ط/2000م.

(2) الأريكات (عبد الكريم): "الوهم في روايات مُختلفي الأمصار" (ص:119).

(3) ابن هشام: "السيرة" (386/1).

2. عرض الأخبار التاريخية على الوقائع والحقائق العلمية: وهذا المسلك النقدي يقوم على نقد الرواية وتحليلها وعرضها على الوقائع والحقائق العلمية ومعارضتها بها، ودراسة لغة الخبر واستخدام جميع الوسائل المتاحة للناقد التي تثبت دعواه، وهي من المسالك التي استعملها نقاد أهل التاريخ في نقد النصوص، فكانوا يردون الخبر إذا كان مخالفاً للحقائق المعروفة والأحداث التاريخية المعلومة. ومن ذلك متابعة بعض المؤرخين لبعض علماء الحديث في قضية تاريخية كتابة الوحي بتبعيةهم ومراجعتهم لأبي بكر بن أبي شيبه (ت235هـ)، فيما ذكره بأن أول من كتب الوحي بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو بن كعب، قال ابن كثير: "كأنه يعني بالمدينة وإلا فالسور المكتبة لم يكن أبي بن كعب حال نزولها، وقد كتبها الصحابة بمكة"⁽¹⁾. ووقف ابن الجوزي (ت597هـ) في كتابه "المنتظم في تاريخ الأمم والملوك" كما وقف غيره من العلماء عند الكتاب المزعوم بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم وضع الجزية عن اليهود الخيابة، وهو كتاب اغتر به بعض العلماء ومنهم أبو علي بن خيرون فقال بإسقاط الجزية عنهم. وقال في ذلك: "وكان قد أظهر بعض اليهود كتابا وادعوا أنه كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بإسقاط الجزية عن أهل خيبر، وفيه شهادات الصحابة، وأن خط علي بن أبي طالب فيه، فعرضه رئيس الرؤساء ابن المسلمة على أبي بكر الخطيب، فقال: هذا مزور. قيل: من أين لك؟ قال: في الكتاب شهادة معاوية بن أبي سفيان، ومعاوية أسلم يوم الفتح، وخيبر كانت في سنة سبع، وفيه شهادة سعد بن معاذ وكان قد مات يوم الخندق"⁽²⁾. وكذا علق عليه ياقوت الحموي في "معجم

(1) ابن كثير: "البداية والنهاية" (488/5). وينظر: السنيدي (عبد الرحمن): "منهجية التأليف في السيرة عند ابن كثير" (ص:44).

(2) ابن الجوزي (عبد الرحمن): "المنتظم في تاريخ الأمم والملوك" (129/16)، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت 1992م.

الأدباء"⁽¹⁾، وعلم الدين البرزالي (ت739هـ) في "تاريخه"⁽²⁾، وصنّف فيه ابن المسلمة جزءاً منفرداً للرّد عليه"⁽³⁾.

3. الموازنة والمحاکمة الزمنية التاريخية: وهنا نذكر أن النقاد استخدموا معارفهم بتاريخ نزول الأحكام التشريعية، في متابعة الأخبار والأحداث التي تخالفها، ولهذا وجدنا مناقشات من بعض المؤرخين كابن كثير وابن خلدون لرواية ابن هشام في خبر: "قدوم الأعشى الشاعر على رسول الله صلى الله عليه وسلم في سياق أحداث العهد المكي، وجاء في الرواية أن أهل مكة ذكروا للأعشى أنه يحرم الخمر، ومعلوم أن تحريمها بالمدينة بعد وقعة بني النضير. وفي الرواية أن الأعشى خرج إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يريد الإسلام وقال يمدح النبي صلى الله عليه وسلم قصيدة مطلعها:

ألم تَغْتَمِضْ عيناك ليلة أرمداً ... وبِتَّ كما باتَ السليم مسهداً

قال ابن هشام: "فلما كان قريباً من مكة اعتراضه بعض المشركين من قريش، فسأله عن أمره؟ فأخبره أنه يريد رسول الله صلى الله عليه وسلم ليُسَلِّمَ، فقال له: يا أبا بصير إنه يحرم الزنى، فقال الأعشى: والله إن ذلك لأمر مالي فيه من أرب، فقال: يا أبا بصير إنه يحرم الخمر. فقال الأعشى: أمّا هذه فوالله إن في النفس منها لعلالات، ولكنني مُنصرفٌ فأترى منها عامي هذا ثم آتيه فأسلم"⁽⁴⁾. قال ابن كثير: "هكذا أورد ابن هشام هذه القصة هنا - في سياق أحداث العهد المكي - وهو كثير المؤاخذات لمحمد بن إسحاق رحمه الله، وهذا ممّا يؤاخذ به ابن هشام رحمه الله فالخمر إنّما حرمت بالمدينة بعد وقعة النضير كما سيأتي بيانه فالظاهر أن عزم الأعشى على القدوم للإسلام إنما كان بعد الهجرة وفي شعره ما يدل على ذلك، وهو قوله:

(1) الحموي (ياقوت): "معجم الأدباء" (386/1)، تحقيق: إحسان عباس، نشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت 1993 م.

(2) البرزالي (علم الدين): "تاريخ البرزالي المقتفي لتاريخ أبي شامة" (186/3)، تحقيق: عمر تدمري، نشر: المكتبة العصرية، بيروت.

(3) ابن كثير: "البداية والنهاية" (355/6).

(4) ابن كثير: "البداية والنهاية" (452/5).

ألا أهذا السائلي أين يَمُت ... فإنَّ لي لها في أهل يُثرب مَوعدا
وكان الأنسب والأليق بابن هشام أن يؤخر ذكر هذه القصة إلى ما بعد
الهجرة ولا يوردها هنا.

قال السهيلي: "وهذه غفلة من ابن هشام ومن تابعه، فإنَّ الناس مجمعون
على أنَّ الخمر لم ينزل تحريمها إلا في المدينة بعد أُحد. وقيل: إنَّ القائل للأعشى
هو أبو جهل بن هشام في دار عتبة بن ربيعة"⁽¹⁾.

وذكر أبو عبيدة أن القائل له ذلك هو عامر بن الطفيل في بلاد قيس وهو
مقبلٌ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم. قال وقوله: ثمَّ آتاه فأسلم - لا يخرجُه
عن كفره بلا خلاف"⁽²⁾ "⁽³⁾.

4. المحاكمة العقلية للمتون: وضع علماء التاريخ عدداً من النصوص
التاريخية تحت دائرة المراجعة العقلية، والتساؤل الذي يفضي إلى الرد
والاستبعاد، وظهر ذلك بوضوح في كتاب المؤرخ الكبير الحافظ الخطيب
البغدادي مشيراً إلى أنَّ الأخبار إذا تعارضت مع حكم العقل فإنَّها مردودة، فقال:
ولا يقبل خبر الواحد في منافاة حكم العقل..."⁽⁴⁾، فالخبر يعلم بطلانه إذا كان
يتعارض مع ما يوجب العقل. ولذا، فإنَّه يردَّ حتَّى وإن كان راويه ثقة مأموناً. وهكذا
فتح الخطيب البغدادي باب نقد مرويات الثقات على مصراعيه، إذا اشتملت
على ما يتنافى مع أحكام العقل. وهذا ما سار عليه البعض في تقسيم الأخبار

(1) السهيلي: "الروض الأنف" (370/3).

(2) ابن كثير: "البداية والنهاية" (452/5).

(3) السندي (عبد الرحمن): "منهجية التأليف في السيرة عند ابن كثير" (ص: 44)، نشر: مجمع الملك
فهد، د. ط. ت. وينظر: ابن كثير: "البداية والنهاية" (331/3).

(4) الخطيب البغدادي: "الكفاية" (ص: 429). بعد أن بين أنَّ الأخبار كلها على ثلاثة أضرب: ضرب منها
تعلم صحته، وضرب يعلم فساده، وضرب لا سبيل إلى العلم بكونه على واحد من الأمرين دون الآخر.
أمَّا الضرب الأول - وهو ما يعلم صحته - فالطريق إلى معرفته أن تقتضي أدلة العقول صحته. وأمَّا
الضرب الثاني - وهو ما يعلم فساده - فالطريق إلى معرفته أن يكون ممَّا تدفع العقول صحته.

(تاريخية /أو حديثة)، حيث قسموه إلى ثلاثة أقسام⁽¹⁾: القسم الأول: ما يجب تصديقه، والقسم الثاني: ما يعلم كذبه. والقسم الثالث: ما لا يعلم صدقه ولا كذبه فيجب التوقف فيه. ومما يندرج تحت القسم الأول: كل خبر دلّ العقل عليه، ومما يندرج تحت القسم الثاني: ما يعلم خلافه بضرورة العقل أو نظره أو الحس والمشاهدة.

المبحث السادس: التطبيقات المنهجية في الكتابة التاريخية النقدية مع

مؤرخي المدرسة الأندلسية

إن القارئ والدّارس لكتب ومصنفات الأندلسيين يجد فيها غايته في معرفة مسالك المناهج النقدية التاريخية، نظراً لأنّ جُلّ مؤرخي الأندلس أغلهم اشتغل بعُلوم الحديث روايةً ودرايةً في مجالس التدريس والتعليم بمختلف مدن وعواصم الأندلس ومنهم كما في الجدول الآتي ذكره:

ابن حارث الخشني (ت361هـ)	"قضاة قرطبة"
ابن الفرضي (ت403هـ)	"تاريخ علماء الأندلس"
ابن حيان القرطبي (ت469هـ)	"المقتبس من أنباء أهل الأندلس"
كابن بشكوال (ت578هـ)	"الصلة في تاريخ أئمة الأندلس"
أبو جعفر الضبي (ت599هـ)	"بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس"
علي بن موسى المغربي (ت685هـ)	"المغرب في حلى المغرب"
ابن عذاري المراكشي (ت نحو 695هـ)	"البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب"
لسان الدين ابن الخطيب (ت776هـ)	"الإحاطة في أخبار غرناطة"
أبو الوليد ابن الأحمر (ت807هـ)	"أعلام المغرب والأندلس في القرن الثامن"

(1) الغزالي (أبو حامد): "المستصفى من علم الأصول" (140/1) المطبعة الأميرية، بولاق، مصر، ط/ أولى

ابن المقرئ التلمساني (ت1041هـ)	"نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب"
--------------------------------	--------------------------------------

ومن أبرزهم هؤلاء اهتماماً بالنقد التاريخي ابن حارث الخشني (ت361هـ)⁽¹⁾ الذي اعتنى بالجانب النقدي في جلّ كتبه كما في كتابه "قضاة قرطبة"، وكتابه "طبقات علماء إفريقية"، وتعود هذه العناية وذلك الاهتمام إلى تكوينه الفكري المتصل بدراسة الحديث النبوي روايةً ودرايةً، وقد سحب هذه المعرفة على الكتّابين المذكورين⁽²⁾. حيث نقد الموارد والروايات التاريخية التي استقى منها تراجم أعلام كتبه، ولم يقتصر الخشني بنوع واحد من النقد بل عنى أيضاً بنقد المترجمين وتبيان أحوالهم، وإصدار أحكامه وتقويماته عليهم، ويتضح ذلك في الآتي ذكره:

نقد الروايات التاريخية: اعتنى ابن حارث الخشني بهذا المسلك النقدي في كتبه، وعليه اتضح منهجه النقدي في الردّ على بعض الروايات التاريخية، وقد استخدم في هذا الأمر مسالك التعليل والتحقيق للكشف عن حقيقة هذه المرويات، وذلك: "بتوظيف المسألة النقدية المتمثلة في الكشف عن العلة أو العامل الرئيس في حدوث بعض المسائل التاريخية، خاصة فيما يتعلق بأخبار عزل بعض القضاة، وذلك حينما يحرص على إظهار أسباب العزل أو التقديم لولاية القضاء فهو مثلاً عند ذكره لولاية معاذ بن عثمان الشعباني (ت234هـ) لقضاء الأمير عبد الرحمن بن الحكم أوضح الخشني سبب عزله مفصلاً بعض الشيء، وذلك حينما قال: "ثم ولي الأمير عبد الرحمن بن الحكم قضاء الجماعة معاذ بن عثمان الشعباني، وكان من أهل جيان، ومكث قاضياً سبعة عشر شهر

(1) هو: محمد بن الحارث بن أسد الخشني القيرواني ثم الأندلسي، مؤرخ من الفقهاء الحفاظ. من أهل القيروان، انتقل إلى قرطبة صغيراً، فتعلم بها وولي الشورى. ينظر ترجمته: "جدوة المقتبس" (ص:49)، و"بغية الملتبس" (ص:61).

(2) زيان (علي): "النقد التاريخي عند ابن حارث الخشني (ص:470) في كتابيه: قضاة قرطبة وطبقات علماء إفريقية" مجلة قبس للدراسات الانسانية والاجتماعية"، المجلد 5، العدد 2.

ثم عزله من بعد"⁽¹⁾، ثم يضيف ويذكر سبب عزله حسب ما سمعه فيقول: "ورأيت في بعض الحكايات أنه إنما حفظت عليه -في تلك المدة- سبعون قضية قضى بها فاستنكرت منه"⁽²⁾. ثم أوضح بعد ذلك جانباً من صفاته التي قد تكون سبباً آخر في عزله وهنا يقول الخشني: "وكان معاذ -فيما سمعت- حسن السيرة لبن العريكة، خالق الناس بغير خلق أبيه وأحسن التخلص منهم". ويضيف الخشني على ذلك سبباً آخر من أسباب العزل لهذا القاضي فيقول: "وسمعت من يحكي: أنه كانت معه صحة، وسلامة قلب، فكان لا يظن بأحد شراً، وكان قد ولى أحباسه بقرطبة، رجلاً ظن به خيراً، فخالف ظنه فيه"⁽³⁾. وعلى أية حال كل ذلك كان سمة نقدية تتمثل في الكشف عن العلة عند تفسيره لقضية عزل هذا القاضي، ومن جانب آخر قد يكون من المهم في مجال نقده للروايات التاريخية ما أوضحه في هذا السياق حينما ينقل لنا رواية مهمة حول عزل القاضي معاذ مع نقدها والوصول بها إلى نتيجة مقنعة في إثبات قصة واقعة"⁽⁴⁾.

نقده الرجالي لرواة الأخبار: من خلال دراسة كتب ابن حارث الخشني، نجد حضوراً كبيراً للنقد الرجالي في كتبه، وذلك لتعدد تقويماته وأحكامه على مترجميه وتنوعها، فهي تختص بتراجم القضاة كما هي في كتابه "قضاة قرطبة" أو في فيما يتعلق بالفقهاء والمحدثين كما في كتابه "طبقات علماء إفريقية" الذي اتسم بنزعة نقدية واضحة طغت على معظم أقسام الكتاب. وعلى هذا فميزات نقده وأحكامه في ترجماته جاءت شاملة لمختلف الجوانب المتعلقة بالراوي من ناحية البيئة والمظهر والصفات الخلقية والاتجاه العقدي، وفي بعض المواضع نجد الخشني في نقده يذكر العديد من الجوانب المتعلقة بشخصية المترجم له كصفاته الخلقية ومستوى تدبنيه، ووضعه المعيشي والاجتماعي والعلمي، وهذه الصورة النقدية

(1) الخشني (ابن حارث): "قضاة قرطبة" (54).

(2) الخشني (ابن حارث): "قضاة قرطبة" (55).

(3) الخشني (ابن حارث): "قضاة قرطبة" (55).

(4) زيان (علي): "النقد التاريخي عند ابن حارث الخشني" (ص: 474-475) في كتابه: قضاة قرطبة وطبقات علماء إفريقية" مجلة قبس للدراسات الانسانية والاجتماعية"، المجلد 5، العدد 2.

أكثر ما تظهر في تراجمه لقضاة قرطبة، ومثال ذلك في ترجمته للقاضي محمد ابن سلمه الكلبي أخي النضر بن سلمه الذي يقول عنه: "كان رجلاً صالحاً في مذهبه فاضلاً في دينه شديد السلامة في طبيعة مع الزهادة والتّمسك، لم تحدث له ولاية القضاء تغييراً في ملبس، ولا اكتسب المال ولا بلغت به الفائدة إلى اشتراء دار وإنما كان يسكن بكرة في داخل المدينة بقرب الجامع، ولم تكن له من الحركة في الفهم ولا من اليقظة في الأمور ما كان لأخيه النضر في ذلك: وكان مع ذلك شديد السكينة ظاهر الصلابة راغباً في إقامة السُّنة"⁽¹⁾⁽²⁾.

النتائج وخاتمة البحث

وفي ختام هذا البحث توصلت إلى الآتي ذكره:

- نستنتج من خلال هذا البحث أن التاريخ يُعد ركيزة أساسية وفَعّالة في قضايا التّرجيح بين الروايات والتي انبثق منها عديدٌ من الأنواع الحديثية كالناسخ والمنسوخ، كما كان له الدور الأساس في كشف وإظهار جوانب الوهن والوضع في الرواية، هذا مع قيمته البارزة في التّرجيح بين المتعارض من الأدلة الحديثية ممّا سهم في توضيح كثير من القضايا التشريعية.
- أن مناهج المحدثين وبقية المناهج التاريخية تتفق في المنطلقات والركائز العقلية الأساسية والتي تقوم على النقد الخارجي للمرويات (الأسانيد)، والنقد الداخلي (النُصوص والمتون) سلباً وإيجاباً، واستخدموا نوعين من النقد، أحدهما نقد يماثل نقد أهل الحديث في النظر في أحوال رواة الأخبار، ونقد تقويمي للنصوص وفق ضوابط وشروط نقلية وعقلية.
- أكد هذا البحث أن مَسَار الكتابة التاريخية الأولى مع عُلماء الإسلام انطلق وفق سياق مشترك مع بقية العلوم الإنسانية والدينية، وقد ساهم أهل الحديث والسيرة في تأسيس المدرسة التاريخية الإسلامية الأولى، بسبب تأسيسهم

(1) الخشني (ابن حارث): "قضاة قرطبة" (95).

(2) زيان (علي): "النقد التاريخي عند ابن حارث الخشني" (ص: 472) في كتابيه: قضاة قرطبة وطبقات علماء إفريقية" مجلة قبس للدراسات الانسانية والاجتماعية"، المجلد 5، العدد 2.

لمنهج إسلامي فريد في توثيق الرواية وانتقاء المصادر، وهذا المنهج يعد مثلاً أعلى في التحقيق التاريخي، والضبط العلمي.

- كان السبب في استعمال طريقة الإسناد والروايات في التاريخ أن المؤرخين الأوائل جمعوا بين صفتي المحدث والمؤرخ، وأن الدراسات التاريخية ظهرت في أحضان علم الحديث، وما فيه من سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم وشماله ومغازيه وهديه، كما لجأ المؤرخون إلى طريقة الرواية لاختيار الروايات والسلاسل التي تتفق مع ميولهم ورغباتهم وعقائدهم.

- طريقة الإسناد تقابل في زماننا هذا طريقة الالتزام بمنهج البحث العلمي في ذكر المصادر والمراجع للمادة المعروضة في مختلف العلوم، وقد ظهرت من رحم الروايات والأخبار التي نقلها الرواة في القرن الأول والثاني الهجري، فكانت مشترك علمي بين أهل التاريخ وأهل الحديث ومن أميز ما قيل في هذا ما ذكره أسد رستم في كتابه "مصطلح التاريخ": "لو اطلع مؤرخوا أوروبا في العصور الحديثة على مصنفات الأئمة المحدثين لما تأخروا في تأسيس علم المثنودولوجية حتى أواخر القرن الماضي التاسع عشر"⁽¹⁾ وهذه شهادة من خبير متخصص غير متهم بتحيزه للمحدثين.

(1) رستم (أسد): "مصطلح التاريخ" (ص:12).